

حول

عملية إنتخابات رئاسة
السلطة الوطنية الفلسطينية
والتي جرت بتاريخ 2005/1/9

سلسلة تقارير خاصة (36)

كانون الثاني 2005

لقد نادت **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**، ومنذ فترة طويلة، بضرورة إجراء الانتخابات العامة؛ الرئاسية والتشريعية والمحلية، وذلك التزاماً **بالقانون الأساسي الفلسطيني وقانون الانتخابات**، ولقناعتها بأهمية ذلك في شرعنة النظام السياسي وبداية الإصلاح على أسس متينة في الصعد كافة. وبهذا الصدد، تابعت **الهيئة** بإهتمام بالغ عملية الانتخابات الرئاسية في مراحلها المختلفة، بدءاً من تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، مروراً بإعداد سجل الناخبين وفتح باب الترشيح والدعاية الانتخابية، وإنهاءً بعملية الإقتراع وفرز الأصوات.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في 11/11/2004، والتزاماً بتنفيذ أحكام القانون الأساسي تمّ تحديد يوم 9/1/2005 موعداً لإجراء انتخابات الرئاسة الثانية للسلطة الوطنية الفلسطينية. إتخذت **الهيئة** الترتيبات الداخلية اللازمة لمتابعة ومراقبة هذه الانتخابات، وذلك إنطلاقاً من المعايير والأسس التالية:

- التأكد من سير العملية الانتخابية وفق القوانين والإجراءات والأصول المرعية ذات العلاقة.
- التأكد من إحترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.
- التأكد من تساوي فرص المرشحين في الدعاية، وصولاً إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للمقترعين.

ولا يمكن تقييم هذه العملية الانتخابية إلا بوضعها ضمن السياق الخاص والمعقد الذي جرت فيه. فالانتخابات الفلسطينية جرت في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وممارساته القمعية، وفي ذات الوقت فإنها جرت في ظلّ غياب شبه تام لسيادة القانون وإنتشار الفلتان الأمني والغياب الفعلي للسلطة الوطنية على مناطق فلسطينية واسعة.

إلا أنّه، وبالرغم من كلّ هذا السياق الشاذ، وإنطلاقاً من المعايير السالفة، ووفقاً لتقارير مراقبي **الهيئة**، فقد سارت العملية الانتخابية، بصورة عامة، بهدوء وإنتظام، وكانت الانتخابات نزيهة وشفافة، ومع هذا رصدت **الهيئة** وقوع بعض الخروقات والتجاوزات في المراحل المختلفة للعملية الانتخابية. كما رصدت **الهيئة** الإرتباك الذي أحدثه قرار لجنة الانتخابات المركزية بتمديد فترة الإقتراع لساعتين إضافيتين، ثمّ قرارها المخالف للقانون بالإعتماد على الهوية في السماح للمقترعين حسب السجل المدني بالإقتراع في مكان تواجدهم بدلاً من مكان سكنهم.

لقد قامت **الهيئة** بمراقبة الانتخابات من خلال فريق مكون من (90) مراقباً، تمّ تدريبهم على الرقابة، وتمّ تزويدهم بثلاث إستمارات تركّز على مدى جاهزية مراكز الإقتراع، كيفية سير عملية الإقتراع وعملية الفرز. وقد تمّ توزيع المراقبين على أكثر من (250) محطة إقتراع من أصل (2840) في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس.

تتناول الهيئة في هذا التقرير: الخلفية التي جرت ضمن إطارها عملية الإنتخابات، سير العملية الإنتخابية بمراحلها المختلفة، وبعض الخروقات التي وقعت أثناءها. وخلصت الهيئة في الختام الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي ترى أنه من الضروري الأخذ بها من قبل الجهات ذات العلاقة قبل إجراء أي إنتخابات مستقبلية، وذلك تفادياً لتكرار ما حصل من خروقات وتجاوزات وإرباكات كادت أن تؤدي بمصادقية الإنتخابات الرئاسية التي جرت يوم 2005/1/9.

القسم الأول: الخلفية التي جرت ضمن إطارها العملية الانتخابية:

لاحظت الهيئة أهمية التأثير المباشر الذي تركه السياق الخاص والمعقد الذي جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ضمن إطاره، وأثرت على حرية الانتخابات ونزاهتها. وهذا السياق يتمثل بالمعوقات التالية:

أولاً: إجراء الانتخابات في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي

يعتبر إجراء الانتخابات العامة من مظاهر السيادة، ومن أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالتالي فإنّ هناك تناقضاً أساسياً، ومن حيث المبدأ، بين الإحتلال الذي ينتهك حق المواطنين في المشاركة السياسية وبين الانتخابات التي هي أحد مظاهر تلك المشاركة. كذلك هناك تناقض بين حقوق الإنسان وبين الإحتلال.

بالرغم من أنّ ظروف إجراء الانتخابات الأولى عام 1996 كانت أقلّ تعقيداً، حيث كانت السلطة الوطنية تتمتع حينئذ بالسيطرة الكاملة على مناطق واسعة من قطاع غزة والضفة الغربية، وكان لديها قوى أمن تستطيع نشرها في أماكن كثيرة بزيها ومعدات، تمّت الانتخابات الرئاسية الثانية في ظل ظروف إستثنائية وأمنية معقدة جداً، من أبرزها إستمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقد إزداد الأمر تعقيداً بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29، وما رافقها من إجتياح متواصل لقوات الإحتلال الإسرائيلي لمعظم المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية لأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمنية والمدنية.

وقد أثرت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التعسفية المتواصلة بصورة سلبية على سير العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة:

* واجهت لجنة الانتخابات المركزية صعوبات جمة أثناء عملية إعداد سجل الناخبين. فإعداد سجل ناخبين شامل ودقيق يتطلب وجود نظام سياسي يملك السيادة الكاملة على الأرض والسكان. وبسبب عدم توفر ذلك، لم تتمكن لجنة الانتخابات من إعداد سجل ناخبين شامل ودقيق، فالمعابر الحدودية خاضعة لسيطرة الإحتلال، مما يحول دون تمكن السلطة الفلسطينية معرفة أعداد المواطنين دخولاً وخروجاً. كما أنّ صلاحيات الفلسطينيين في إدخال أيّ تعديلات على سجل الأحوال المدنية مرتبطة بالجانب الإسرائيلي، فلا يستطيع الفلسطينيون إجراء تغيير على السجل، مثل تغيير العنوان بدون موافقة الإسرائيليين. كذلك، لا توجد للفلسطينيين أي سيطرة على القدس المحتلة، كما لا توجد معلومات دقيقة عن عدد السكان هناك. وبالنتيجة، لم تتمكن لجنة الانتخابات المركزية من إعداد سجل إنتخابي نهائي شامل ودقيق، وقامت سلطات الإحتلال بمنع عملية تسجيل الناخبين في القدس.

* لم يتمكن المرشحون للرئاسة من الترويج لبرامجهم الانتخابية بحرية. فبالإضافة للقيود التي فرضتها سلطات الإحتلال على أية دعاية إنتخابية في مدينة القدس المحتلة، لم يتمكن المرشحون وطواقم حملاتهم الإنتخابية، من التنقل بحرية، سواء داخل الضفة الغربية أو بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرض بعض المرشحين للإعتقال والإستيقاف لساعات، وتعرض البعض الآخر للإعتداء بالضرب والسبّ على أيدي جنود الإحتلال على الحواجز العسكرية. كذلك لم تسمح سلطات الإحتلال لبعض مرشحي الرئاسة من قطاع غزة بالوصول للضفة الغربية إلا في وقت متأخر، مما حرّمهم من حقهم في الحصول على فرص متساوية في الترويج والدعاية. كما أنّ حرية التعبير كانت محدودة، حيث إحتجت السلطات الإسرائيلية على تصريحات بعض المرشحين. كما أنّ قوى سياسية هامة لم تتقدم بمرشحين عنها خشية تعرّض سلطات الإحتلال لهم.

* ومن أبرز المعوقات الإسرائيلية التي رصدتها الهيئة لعملية الإقتراع ما يلي:

- إقامة حواجز عسكرية مفاجئة أعاقّت وصول المقترعين إلى مراكز الإقتراع، (مثل إقامة حاجز عسكري إسرائيلي على مدخل باقة الشرقية/ طولكرم).
- إغلاق حاجز أبو هولي وسط غزة إلى ما بعد الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الإقتراع. وفي مساء اليوم السابق للإقتراع إحتجز الجيش الإسرائيلي حوالي (180) شخصاً من سكان منطقة المواصي في قطاع غزة حتى صباح اليوم التالي وهو يوم الإقتراع، ولم يتم بإدخالهم إلا على شكل مجموعات من 3-4 مواطنين كل نصف ساعة.
- إطلاق أعيرة نارية في الهواء بالقرب من مراكز الإقتراع الموجودة في مدرسة خزاعة الثانوية، ومدرسة المغربي في بلدة القرارة / خان يونس. أطلقت النار من موقع الجيش الإسرائيلي، والذي لا يبعد عن مراكز الإقتراع المذكورة سوى عشرات الأمتار.
- في يوم الإقتراع أغلقت قوات الإحتلال الإسرائيلي الطريق الواصلة إلى قرى رأس الطيرة، الضبعة، وعزون العتمة قضاء مدينة قلقيلية، ومنعت المراقبين من الوصول إلى تلك المناطق.
- بقاء الحواجز العسكرية والعوائق الترابية على مداخل كافة التجمعات السكانية دفع بالعديد من الفلسطينيين إلى الإحجام عن الإقتراع خاصة لمن أرادوا الإقتراع طبقاً للسجل المدني وما تطلبه ذلك من تنقلهم عبر الحواجز.

ثانياً: الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون

لقد جرت الإنتخابات في ظلّ غياب سيادة القانون، وفي ظلّ إنتشار الفلتان الأمني منذ أن أقدمت سلطات الإحتلال على تدمير مقار الأجهزة الأمنية والسجون، ومنع قوى الأمن من التنقل بسهولة، أو الظهور بأسلحتها وزیها. إنّ إجراء الإنتخابات في ظل هذه الظروف يعتبر أمراً شاقاً وخطيراً، خاصة بالنسبة للقائمين عليها، نظراً لعدم وجود جهة قادرة على توفير الحماية اللازمة لهم. وحتى لجنة الإنتخابات المركزية فإنها لم تكن بمنأى عن معاناتها من حالة غياب سيادة القانون والفلتان الأمني. ففي يوم الإقتراع قام عدد من المسلحين بإطلاق النار في الهواء بالقرب من لجنة الإنتخابات المركزية في محاولة للتأثير على لجنة الإنتخابات. كما قام عدد من المسلحين بالمشاركة في عملية الإقتراع وهم يحملون سلاحهم علناً داخل مراكز الإقتراع بشكل مخالف للقانون.

ثالثاً: ترتيبات إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة

أجريت الانتخابات في مدينة القدس الشرقية وفقاً لذات ترتيبات بروتوكول انتخابات العام 1995 بين السلطة الوطنية وبين إسرائيل. يقضي البروتوكول المذكور أن يقترح مواطنو القدس، حملة الهوية الزرقاء في مراكز البريد، والتي لا تتسع قدرتها الاستيعابية لأكثر من (1000) ناخب للمركز الواحد في اليوم، وأن يتولى موظفون إسرائيليون الإشراف على الانتخابات، وتتولى الشرطة الإسرائيلية الحراسة. إن هذه الترتيبات لا تؤمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فهي تتم دون وجود أي سجل للمقترعين، ومُنعت لجنة الانتخابات من الإشراف على صناديق الإقتراع، وكانت صناديق الإقتراع شبيهة بصناديق البريد، ولم يسمح بوجود مراقبين محليين وصحفيين خصوصاً في الفترة الصباحية من يوم الإقتراع. كذلك لم يتم الفرز في مركز الإقتراع وإنما تمّ نقل الصناديق من قبل الشرطة الإسرائيلية إلى حاجز الرام حيث تمّ تسليمها للفلسطينيين، وذلك خلافاً لقانون الانتخابات، الذي يشترط أن يتم الفرز الأولي في مركز الإقتراع.

وقد لاحظ مراقبو الهيئة أنّ مشاركة المواطنين المقدسيين في عملية الإقتراع كانت ضعيفة جداً لعدة أسباب، أبرزها:

- الشروط غير العادلة الواردة في البروتوكول الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن الانتخابات في مدينة القدس لعام 1995، وفي مقدمتها إشراف الشرطة الإسرائيلية على الانتخابات، وإجراء هذه الانتخابات وفقاً لهذا البروتوكول دون أي تعديلات.
- خلال عملية تسجيل الناخبين في شهر أيلول 2004 أغلقت سلطات الإحتلال مراكز التسجيل الموجودة داخل مدينة القدس، وإعتقلت أو إستدعت بعض الموظفين العاملين في تلك المراكز، وذلك بهدف منعهم من الإستمرار في عملية تسجيل الناخبين.
- بقاء موضوع السماح بمشاركة مواطني القدس بالانتخابات أمراً غير محسوماً حتى موعد قريب من يوم الإقتراع، وإعلان السلطات الإسرائيلية في مرحلة سابقة عن نيتها وضع كاميرات تصوير في داخل مراكز الإقتراع المقامة في محطات البريد لتصوير المقترعين جعل مواطني القدس يخشون من فقدانهم لحقوقهم المدنية في حال مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية، رغم التطمينات القانونية والسياسية التي تلقوها من قانونيين ومسؤولين فلسطينيين.
- منع المرشحين من إقامة مهرجانات إنتخابية وباقي أنشطة الدعاية الإنتخابية.
- قيام أفراد من الأمن الإسرائيلي بالمتصت على أحاديث المواطنين ومراقبتهم قرب بعض المراكز الإنتخابية المقامة في مراكز البريد.

رابعاً: حرمان المعتقلين والأسرى من المشاركة في الانتخابات

عدم إشتراك الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال في العملية الإنتخابية بسبب سلبيات بروتوكول انتخابات عام 1995 الموقع بين سلطات الإحتلال والسلطة الفلسطينية، والذي تمّ بموجبه إستثناء الأسرى والمعتقلين من المشاركة في الانتخابات.

القسم الثاني: العملية الانتخابية

لقد قامت لجنة الانتخابات المركزية بإدارة عملية الانتخابات بكفاءة ونزاهة في ظلّ معيقات شديدة سبق ذكرها، تركت بصماتها على مختلف جوانب العملية الانتخابية. وفيما يلي ملاحظات الهيئة حول سير العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة إنطلاقاً من المعايير والأسس الآتية الذكر:

أولاً: لجنة الانتخابات المركزية

بموجب قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995، تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحت إدارة وإشراف: لجنة الانتخابات المركزية". بتاريخ 2002/10/10 صدر المرسوم الرئاسي القاضي بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية من أشخاص يمتازون بالكفاءة والمهنية، بحسب القانون.

وقد عملت اللجنة منذ تشكيلها على فتح مكاتب فرعية وتعيين الآلاف من الطواقم الإدارية، وإجراء التدريب اللازم لهم، ونشر وإعداد عشرات آلاف الإعلانات والمواد الإعلامية التثقيفية للمواطنين لتعريفهم بالمراحل المختلفة لعملية الانتخاب. ثمّ قامت بإجراء عملية واسعة لتسجيل الناخبين وإعداد السجل الانتخابي. وبتاريخ 2004/12/5، وبموجب التعديل الذي أجراه المجلس التشريعي على قانون الانتخابات، والذي تقرر بموجبه اعتماد سجل الناخبين الذي تمّ إعداده من قبل اللجنة بالإضافة إلى سجل الأحوال المدنية كسجلين معتمدين لغايات إعداد السجل الانتخابي النهائي. ولكن لجنة الانتخابات المركزية لم تتمكن من إعداد سجل نهائي للناخبين وفقاً لأحكام القانون بسبب ضيق الوقت المتاح قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، وكون تحديث وتدقيق السجل المدني عملية شائكة ومعقدة. كما لم تقم لجنة الانتخابات بفتح باب الترشيح لانتخابات الرئاسة وفقاً للمادة (15) من قانون الانتخابات المعدل، حيث أقلل باب الترشيح بتاريخ 2004/12/1.

إتخذت لجنة الانتخابات المركزية سلسلة من الإجراءات للتقليل من مخاطر استخدام السجل المدني قبل القيام بمراجعته وتدقيقه، ومنها تخصيص مراكز إقتراع خاصة للأشخاص الذين قامت اللجنة بتسجيلهم، وأخرى لمن وردت أسماءهم في السجل المدني، إضافة إلى استخدام الحبر الانتخابي الخاص كوسائل لضبط عملية الإقتراع وتفاذي التصويت المزدوج أو التزوير.

وقد تابعت الهيئة تشكيل وعمل اللجنة، والتي تتكون من أشخاص يتمتعون بالنزاهة والمصداقية والكفاءة. وبالرغم من معيقات السياق الذي جرت ضمنه العملية الانتخابية كما ذكرت آنفاً. فقد استطاعت اللجنة أن تدير العملية الانتخابية بصورة عامة بكفاءة إدارية عالية ونزاهة موثوقة، لكن اللجنة إتخذت في الساعات الأخيرة من يوم الإقتراع قرارات مخالفة لقانون الانتخابات، وأبرزها السماح بالإقتراع لكل من يحمل بطاقة الهوية دون الرجوع إلى السجل المدني أو الانتخابي. وتمّ السماح لحملة بطاقات الهوية الشخصية بالإقتراع بغضّ

النظر عن مكان إقامتهم خلافاً للفقرة (2) من المادة (15) التي تنص على أنه: "لا يجوز أن يدرج إسم الناخب في غير جدول الناخبين العائد للمنطقة التي يقيم فيها"، كما تنص الفقرة (3) من المادة (6) على أنه: "لا يجوز للناخب الإدلاء بصوته في غير الدائرة التي سجل فيها".

كما قامت لجنة الانتخابات المركزية بتمديد فترة الإقتراع لساعتين إضافيتين، خلافاً لأحكام القانون، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (72) من القانون المذكور على أنه: "يبدأ الإقتراع في تمام الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد للإنتخاب، ويقفل في تمام الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم"، وحددت الفقرة (5) من المادة (68) أن الحالة التي يجوز فيها التمديد هو تأخر تشكيل لجنة الإقتراع عن الوقت المحدد لبدء الإقتراع.

لقد عملت لجنة الانتخابات المركزية، وعلى وجه الخصوص، في يوم الإقتراع تحت تأثير ضغوطات سياسية على مستويات مختلفة من السلطة التنفيذية والتنظيمات والفصائل الفلسطينية والجمهور الفلسطيني. كما عقد مسؤولون في السلطة التنفيذية، وعلى رأسهم رئيس الوزراء أحمد قريع وقادة من القوى السياسية إجتماعات مع لجنة الانتخابات المركزية، الأمر الذي قد يُفسّر على أنه يهدف للتأثير على قرارات اللجنة.

ثانياً: عملية تسجيل الناخبين

في إطار إعداد السجل الإنتخابي، قامت لجنة الانتخابات المركزية بفتح ما يزيد على ألف مركز تسجيل، 67% من المواطنين الذين يحق لهم الإقتراع تم تسجيلهم فيه. وفي مراكز التسجيل التي تم فتحها في مدينة القدس حدثت صعوبات وإعاقات كبيرة من قبل سلطات الإحتلال، ولم يتجاوز عدد الأشخاص الذين سجلوا أسماءهم فيه 10% من العدد الحقيقي لمن لهم حق الإقتراع، وذلك خلال عملية التسجيل في الفترة ما بين 9/4-13/10/2004.

بصورة عامة، ترى الهيئة أنه كان بإمكان جميع المواطنين أصحاب حق الإقتراع تسجيل أسمائهم في سجل الناخبين، وإختيار المكان الذي سيقترعون فيه لو رغبوا. وإقتصرت ملاحظات الهيئة على عملية التسجيل بما يلي:

- تسجيل الموقوفين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية: على الرغم من قيام اللجنة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الموقوفين في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) الفلسطينية وبعض مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلا أن هذه العملية لم تشمل كافة السجون ومراكز التوقيف، وبخاصة الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل في مدن: نابلس، الظاهرية/الخليل، دار أمر/بيت لحم، ورام الله، ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن الوقائي، الوحدات الخاصة، الإستخبارات العسكرية، المخابرات العامة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

- آلية التسجيل من خلال مراكز التسجيل: إعتمدت لجنة الانتخابات طريقة مراكز التسجيل كوسيلة وحيدة من أجل تسجيل المواطنين، وإعتبرت أن التسجيل خارج مراكز التسجيل غير

مقبول وغير قانوني. لكن لوحظ في الأسبوعين الأخيرين من التسجيل أنّ بعض موظفي التسجيل كانوا يذهبون لتسجيل المواطنين في بيوتهم أو في أماكن العبادة، في غير الحالات الإستثنائية سالفه الذكر.

ثالثاً: الدعاية الانتخابية

نصّت المادة 54 من قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 على أنه: "على السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها أن تقف موقف الحياد التام في جميع مراحل العمليات الانتخابية، ولا يجوز لها ولا لأي جهاز من أجهزتها الإدارية أو الأمنية القيام بأي نشاط إنتخابي أو دعائي يمكن أن يفسر بأنه يدعم مرشح على حساب مرشح آخر أو هيئة حزبية على حساب هيئة حزبية أخرى". ونصّت المادة 55 (معدلة) على أن "تبدأ الدعاية الانتخابية قبل أربعة عشر يوماً من اليوم المحدد للإقتراع، وتنتهي بأربعة وعشرين ساعة قبل ذلك الموعد".

كما ألزم القانون ذاته أجهزة السلطة الوطنية بفرض النظام والأمن العام، ومنعها من الإشتراك في الدعاية الانتخابية لأي من المرشحين. فقد نصّت المادة 59 من القانون على أنه: "1- يقع على عاتق أجهزة الأمن الفلسطينية واجب المحافظة على النظام العام وأمن كل مواطن في جميع مراحل الانتخابات 2- يحظر على أي شخص من غير أفراد أجهزة الأمن حمل أي سلاح ناري أو أي سلاح آخر أو أداة يعاقب على حملها بموجب قانون العقوبات أو إطلاق العيارات النارية في أي مهرجانات أو مسيرات أو إجتماعات إنتخابية. 3- على أجهزة الأمن الفلسطينية أن تتسق مع رؤساء لجان الدوائر الانتخابية ورؤساء لجان مراكز الإقتراع للمحافظة على الأمن والنظام العام أثناء القيام بالمهرجانات والمسيرات والإجتماعات العامة الانتخابية....".

رغم النصوص القانونية سالفه الذكر، والتي تمنع تدخل السلطة التنفيذية في الدعاية الانتخابية، رصدت الهيئة سلسلة من الخروقات المتمثلة بدعم أشخاص من السلطة التنفيذية لأحد المرشحين من بينهم مسؤولين في السلطة التنفيذية وقادة وضباط وأفراداً في الأجهزة الأمنية. كما رصدت الهيئة إستغلال موارد المؤسسات العامة في بعض أنشطة الدعاية الانتخابية. كذلك لاحظ مراقبو الهيئة أنّ بعض المرشحين يستخدمون موارد مؤسسات أهلية تقع تحت إدارتهم في نشاطات دعاباتهم الانتخابية بشكل يخالف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. فالمادة 6 من قانون الجمعيات المذكور، تطالب وزارة الداخلية بالتأكد من عدم إستخدام الموارد المالية للجمعيات الخيرية في غير الغرض الذي خصصت من أجله.

بالرغم من الإعلانات التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزية بخصوص ضرورة إلتزام المرشحين بأصول وقواعد الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخابات، وبالرغم من إلتزام التلفزيون والراديو الرسميين، لم يلتزم الكثير من المرشحين بالنصوص القانونية الخاصة بالدعاية الانتخابية. وإستمرت الدعاية الانتخابية في يوم الإقتراع. كما إستمرت في بعض المحطات الإذاعية والمتلفزة الخاصة ببث الدعاية الانتخابية. كما رصدت الهيئة في يوم الإقتراع العديد من الحالات التي تدخل فيها رجال أمن لصالح أحد المرشحين. ورصدت إستمرار الدعاية الانتخابية في العديد من مراكز الإقتراع. (راجع الملحق رقم 1 الخاص بالخروقات التي رصدتها الهيئة).

رابعاً: جاهزية مراكز الإقتراع

بصورة عامة، كانت جاهزية مراكز الإقتراع عالية ومنظمة. ويظهر هذا في العدد الكبير من مراكز الإقتراع التي تمّ إفتتاحها، توزيعها الجغرافي الذي غطى معظم التجمعات السكانية، سهولة تعرف المقترعين عليها وسهولة الوصول إليها، قدرتها الإستيعابية الكبيرة، تدريب الموظفين العاملين فيها، والحراسة الأمنية. ومع ذلك كانت هناك بعض الخروقات التي رصدها مراقبو الهيئة، ومنها:

- لم تكن الإضاءة في بعض مراكز الإقتراع كافية، ولم تتوفر فيها مقاعد مناسبة للمراقبين وممثلي المرشحين، مثل مركز إقتراع بنات المشاريع في العيزيرية.

- لاحظ مراقبو الهيئة، عدم قيام المسؤولين بنشر قوائم المسجلين في السجل الإنتخابي خارج مراكز الإقتراع التي تواجدوا فيها.

- لاحظ مراقب الهيئة، أن رئيس الوزراء الفلسطيني السيد أحمد قريع قام بالإقتراع في مدرسة أبو ديس الثانوية للبنات دون أن يبرز بطاقته الشخصية، ودخل معه عدد كبير من أفراد الحراسة الخاصة به، وعدد من الأفراد الذين يحملون صور الرئيس أبو عمار، وحدثت ضجة وفوضى في المركز في تلك اللحظة.

- لاحظ مراقبو الهيئة وجود بعض مراكز الإقتراع في الطابق الثاني من المبنى، الأمر الذي صعّب على المعاقين وكبار السن الصعود إلى غرفة مركز الإقتراع، مثل مركز إقتراع رقم (1206) في بلدة الرام/ القدس، الخاص بحملة الهوية الزرقاء من الساكنين في مدينة القدس، مركز بلدة الدوحة/ بيت لحم، مركز بنات أريحا الثانوية/ أريحا، وغيرها.

- لاحظ مراقبو الهيئة ضيق بعض مراكز الإقتراع، حيث لم تتجاوز بعضها غرفة مكونة من 16متر مربع، الأمر الذي يؤثر على سرية الإقتراع.

- على الرغم من وجود حماية أمنية جيدة من أفراد جهاز الشرطة في مراكز الإقتراع، إلا أن مراقبي الهيئة لاحظوا وجود عدد من أفراد جهاز الأمن الوطني والأمن الوقائي والمخابرات في بعض مراكز الإقتراع، وقد تقدموا بإعتراضات إلى رؤساء مراكز إقتراع تلك المراكز، مثل مركز إقتراع بلدة الشيوخ (دلال المغربي)، وبلدة حلحول (مدرسة ذكور حلحول رقم 0608)، بيت عوا/ الخليل، مركز إقتراع دير جريز رقم (0427).

- إشتكى بعض رجال الشرطة المكلفين بتوفير الحماية الأمنية اللازمة من عدم توفير أي لوازم لهم للأكل أو للنوم منذ اليوم الذي سبق الإقتراع.

- قام بعض ضباط المخابرات وأفراد من أنصار أحد المرشحين بسحب بطاقات بعض المراقبين بحجة رغبتهم في التأكد من صحتها، ثم سحبوا البطاقة بحجة أنها مزورة. حدث هذا في مركز الإقتراع رقم (0048) السواحة الشرقية/ القدس، عندما تم سحب بطاقة أحد المراقبين من قبل أحد ضباط المخابرات في المركز المذكور.

- سجل مراقبو الهيئة عدم قيام موظفي مراكز الإقتراع بإبلاغ المقترع بالتعليمات المختلفة المتعلقة بالإقتراع، لنقادي أي خلل من المقترع في ورقة الإقتراع، مثل مدرسة ذكور رام الله الثانوية وغيرها من المواقع.

- على الرغم من وجود درجة عالية من الجاهزية في أغلب مراكز الإقتراع، إلا أن مراقبي الهيئة سجلوا بعض المظاهر السلبية في بعض المراكز، مثل مركز إقتراع مدرسة ذكور أبو

ديس/ القدس، حيث شوهد أعضاء المركز وهم يدخنون، ويأكلون، دون أن يتخذوا الإجراءات اللازمة بشأن ذلك، فإعتراض مراقب الهيئة على ذلك إلى رئيس المركز.

خامساً: إضافة السجل المدني إلى السجل الانتخابي

بتاريخ 2004/12/1، أجرى المجلس التشريعي تعديلاً على قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995، وقرر اعتماد السجل المدني إلى جانب سجل الناخبين المعد من قبل لجنة الانتخابات المركزية من أجل الترشح للانتخابات الرئاسية والانتخاب، وذلك خلافاً لكل التحذيرات، ومنها تحذيرات لجنة الانتخابات المركزية، من عواقب مثل هذا القرار والمشاكل التي قد يسببها. لقد أجرى المجلس التشريعي التعديل المذكور في وقت لم يكن يسمح للجنة الانتخابات المركزية بتحديث سجل الأحوال المدنية ومقارنته بالسجل الانتخابي الذي أعدته اللجنة لغايات إعداد السجل النهائي، وبعد نشره للإعتراض تطبيقاً للقانون.

وكإجراء إضافي، وتحسباً من أي إشكاليات قد تنشأ عن إضافة السجل المدني، إفتحت اللجنة مراكز إقتراع خاصة لمن قامت بتسجيلهم، ومراكز أخرى لمن لم يسجلوا أسماءهم في سجل الناخبين.

لقد أدّى إضافة السجل المدني، دون أن تتاح فرصة مراجعته وتنقيحه والتأكد من حقيقة الأسماء الواردة فيه، (الأموات وغير المقيمين داخل الأراضي الفلسطينية)، إلى خلق مشكلات كثيرة خلال عملية الإقتراع، وفي مقدمتها تلقي لجنة الانتخابات ما يزيد عن (15) ألف إتصال من مواطنين يدعون بأنه لا توجد لهم أسماء في السجل الانتخابي.

بعض المشاكل والصعوبات الناجمة عن اعتماد السجل المدني والتي رصدها مراقبو الهيئة:
- عدم قيام وزارة الداخلية بتنقيح السجلات المدنية ووجود العديد من أسماء غير المقيمين والمتوفين.

- **ضعف إقبال المقترعين.** لاحظ مراقب الهيئة أنه لم يقترح سوى (350) شخصاً ممن يحقّ لهم الإقتراع في السجل المدني البالغين حوالي (8400) شخص في مركز إقتراع بنات حواره الثانوية للبنات وذلك حتى الساعة الواحدة والنصف.

- في مركز مدرسة أبو نر الغفاري/ غزة الخاص بالسجل المدني دخلت مجموعة من الأشخاص مركز الإقتراع، وعندما علموا بأن أسماءهم غير موجودة قاموا بالإعتداء على أفراد المركز بالسب والشتم، وحاولوا الإقتراع بالقوة.

- سجل مراقبو الهيئة وجود المئات من المواطنين الذين تنقلوا بين أكثر من مركز إقتراع لسجل الناخبين والسجل المدني على السواء دون أن يجدوا أسماءهم في سجلات الناخبين، ودون أن يتمكنوا من الإقتراع. فمثلاً، سجل مراقب الهيئة ما يقرب على (100) حالة من المواطنين الذين ذهبوا إلى السجل المدني في بلدة عصيرة الشمالية/ نابلس، ولم تتمكن عشرات الحالات في مركز إقتراع مدرسة الصلاحية الثانوية للبنات/ مدينة نابلس التي لم تستطع الإنتخاب لعدم وجود أسماء لها.

- **عدم دقة أسماء عائلات المقترعين.** رصد مراقب الهيئة هذا النوع من المشكلات في مركز إقتراع بنات أريحا الثانوية، فأسم عائلة بعض المواطنين هو "الزغاري" كتب الاسم ب"زجاري"، و"ضراغمة" سجل ب"جراغمة". ويبدو أنّ تلك الأسماء تمت ترجمتها من العبرية إلى العربية، لكن بطريقة خاطئة.

- **حصول حالات من الفوضى والإرتباك في بعض المراكز.** رصد مراقبو الهيئة لدى زيارته لمركز مدرسة أبو ذر الغفاري/مدينة العودة- مدينة غزة ومركز إقتراع مدرسة أنس بن مالك في الرمال- مدينة غزة بوجود حالة كبيرة من الفوضى العارمة بعد إعلان القرار المذكور، ولم يستطع موظفو لجان الإقتراع السيطرة على الموقف. كما قامت لجنة الإنتخابات المركزية، وفي أعقاب الكثير من الاعتراضات على سجلات الإقتراع المدني، بإغلاق العديد من مراكز السجل المدني في ساعات ما بعد الظهر، مثل مركز إقتراع مدرسة الصلاحية سالف الذكر، مركز إقتراع مدرسة حوارة الثانوية للبنات، مركز إقتراع بنات مشاريع العيزرية/ القدس، مركز إقتراع مدرسة كمال جنبلاط الثانوية للبنات/ نابلس. لكن أعيد فتحها في تمام الساعة الثانية ظهرا.

سادساً: مسائل أخرى

الحبر الانتخابي

رصد مراقبو الهيئة عدداً من الملاحظات بخصوص الحبر الانتخابي، من أبرزها:
- الطريقة والكمية الكبيرة التي وضع بها الحبر الانتخابي أدت إلى إتساخ إبهام يد المقترح، وبالتالي أدى إلى تلطخ ورقة الإقتراع بالحبر، الأمر الذي أدى إلى إعتبار بعض الأوراق باطلة.

- رصد بعض مراقبي الهيئة في قطاع غزة ونابلس بأنّ الحبر الانتخابي الذي تمّ إستخدامه زال بإستخدام الماء والصابون وغير ذلك من مواد التنظيف، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية التلاعب بالحبر.

إقتراع أفراد الأمن

بسبب عدم وضع آلية محددة لتمكين أفراد الأمن المكلفين بحماية المراكز من الإقتراع، لم يتمكن أغلب هؤلاء من التصويت، لأنهم كانوا قد سجلوا في مراكز أخرى. وإلى جانب هذه الفئة لم يتمكن المحتجزون في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية من الإقتراع، فإبتداءً لم يتمكنوا من التسجيل، ومن ثم لم يتمكنوا من الإقتراع على أساس السجل المدني.

الحجاج

لم يتمكن الحجاج وكلّ من غادر البلاد قبيل موعد الإنتخابات من الإقتراع، فبحسب إحصائيات دائرة المعابر والحدود في مدينة أريحا، غادر المعبر خلال أسبوع واحد فقط، ولم يعودوا حوالي 11 ألف مواطن.

سابعاً: حول عملية فرز النتائج

هناك ثلاث مراحل لعملية الفرز هي: الفرز في مراكز الاقتراع، الفرز في لجان الدوائر الانتخابية، والفرز في لجنة الانتخابات المركزية. وقد لاحظ فريق مراقبي الهيئة أنّ عملية الفرز في مراكز الاقتراع التي راقبوها تمت بسلاسة بصورة عامة.

ثامناً: إستنتاجات وتوصيات

بالرغم من كلّ الصعوبات والمعوقات التي سبق ذكرها، إلا أنّ الانتخابات الرئاسية الفلسطينية قد تمت بنجاح، وتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في الترشح والانتخاب بحرية ونزاهة. وفيما يلي عدد من الإستنتاجات والتوصيات.

الإستنتاجات

في الإجمال، إستطاعت لجنة الانتخابات المركزية إجراء الانتخابات، بالرغم من كلّ المعوقات والخروقات الإسرائيلية والداخلية التي تعرضت لها العملية الانتخابية. ومن الضروري معرفة وتحديد هذه الخروقات ودراستها، وذلك من أجل وضع الضوابط والوسائل الملائمة لتفاديها في الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة.

1. حول المعوقات الإسرائيلية

لقد كانت مشاركة مواطني القدس ضعيفة بسبب الإجراءات الإسرائيلية، وبسبب سلبيات بروتوكول عام 1995 الخاص بترتيبات الانتخابات في مدينة القدس. بالإضافة إلى ذلك هناك أسباباً أخرى وراء تدني مشاركة مواطني القدس. وعليه، فإنّ إجراء أي إنتخابات في ظلّ الإحتلال، وبغضّ النظر عن أي ضوابط أو إجراءات قد تتخذ ستظل معيبة وعرضة للإنتقاص، خاصة الانتخابات الحرّة.

2. حول سجل الأحوال المدنية

على الرغم من النصّ صراحة في القانون المعدل لقانون الانتخابات رقم 4 لسنة 2004 على اعتماد سجل الأحوال المدنية إلى جانب سجل الناخبين في إعداد السجل النهائي للناخبين، إلا أنه لم يتم إعداد ونشر السجل النهائي المطلوب. وعوضاً عن ذلك، قامت لجنة الانتخابات المركزية بفتح (70) مركز اقتراع للمقترعين على أساس السجل المدني. وللحدّ من تأثير المشكلات الكثيرة التي أثارها استخدام سجل الأحوال المدنية وإنخفاض نسبة المقترعين في هذه المراكز، لجأت لجنة الانتخابات المركزية إلى إجراءات مخالفة للقانون، تمثّلت بتمديد ساعات الاقتراع إلى الساعة التاسعة مساءً، والسماح للمواطنين بالإقتراع كلّ في مكان تواجد، وبغضّ النظر عن مكان إقامته المثبت في بطاقة الهوية أو مكان تسجيله. وكادت المشاكل الناجمة عن استخدام سجل الأحوال المدنية أن تقوّض العملية الانتخابية، وتسببت في إرباكات كثيرة في العديد من مراكز الاقتراع الخاصة بالسجل المدني.

3. حول الدعاية الانتخابية

وقعت خلال الدعاية الانتخابية التي سبقت عملية الانتخابات العديد من الخروقات، تمثلت بشكل رئيسي في تدخل موظفين عامين أو مشاركة بعض المؤسسات الرسمية في الدعاية الانتخابية لصالح بعض المرشحين، هذا بالإضافة إلى مشاركة بعض المؤسسات الأهلية والسيارات التابعة لها في الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين. كما استمرت أعمال الدعاية الانتخابية بعد إنتهاء فترة الدعاية وخلال يوم الإقتراع، ومن خلال وسائل عديدة بهدف التأثير على الناخبين من أجل إنتخاب مرشح بعينه. وكذلك، استمرت المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بالدعاية، علماً بأن وسائل الإعلام الرسمية التزمت بالحيادية.

4. البذخ في الدعاية الانتخابية

لوحظ وجود مظاهر بذخ في عملية الإنفاق على الحملات الدعائية للمرشحين، خاصة في ظلّ عدم وجود قانون يضع ضوابط للإنفاق على الحملات الانتخابية، ومصادر تمويلها، ووضع سقف لها.

التوصيات

في ضوء ما ذكر أعلاه، ولتفادي الصعوبات المذكورة لدى إجراء أي إنتخابات قادمة، فإنّ الهيئة توصي بضرورة القيام بما يلي:

1. بالنظر إلى السرعة التي رافقت إعداد وإقرار قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995، فإنه من الضروري أن يتم دراسة كافة أحكام القانون وإجراء التعديلات اللازمة عليه فيما يتعلق بالعديد من المسائل على ضوء البنود السابقة.

2. ضرورة إتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان وضبط عملية تصويت قوى الأمن، بما لا يؤثر على قيامهم بواجبهم في توفير الحماية الأمنية للعملية الانتخابية.

3. ضرورة قيام السلطة الوطنية بإعادة النظر في بروتوكول 1995، من أجل تمكين أهالي مدينة القدس من التسجيل والإقتراع بحرية في أماكن سكنهم.

4. نظراً للمشكلات الكثيرة التي نجمت عن عدم إنجاز سجل نهائي للناخبين، وإعتماد سجل الأحوال المدنية إلى جانب سجل الناخبين المعدّ من قبل لجنة الانتخابات المركزية، فإنه من الضروري جداً تظافر جهود كافة الجهات الرسمية وتعاونهم مع لجنة الانتخابات المركزية من أجل إعداد سجل نهائي شامل ودقيق للناخبين، وتنفيذ أحكام القانون بهذا الشأن. وتؤكد الهيئة على ضرورة إنجاز سجل الناخبين النهائي قبل إجراء الانتخابات التشريعية القادمة.

5. وفي مجال الدعاية الانتخابية، فإنه من الضروري تفعيل الأحكام القانونية المتعلقة بالدعاية الانتخابية، وبخاصة منع تدخل الجهات الرسمية في الدعاية الانتخابية، وتحديد سقف مالي وتقديم كشف مالي من قبل كافة المرشحين، سواء فازوا أم لا. وبالرغم من عدم وجود نصوص قانونية بشأن الدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام الخاصة، إلا أنه من الضروري أن تلتزم هذه المؤسسات بإتباع وسائل نزيهة ومتساوية في الدعاية الانتخابية للمرشحين. كذلك

فإنه من اللازم أن تسعى الأحزاب والمرشحون إلى إتباع أساليب شفافة في الحصول على أو صرف أية موارد مالية أثناء الدعاية الانتخابية التي يقومون بها، وأن تقوم السلطة التنفيذية الفلسطينية بالتعميم على كافة الموظفين العموميين، سواء كانوا في مؤسسات مدنية أو أجهزة أمنية أو بلديات بوجوب الإلتزام الكامل بما نصّ عليه القانون، وعدم استخدام الموارد العامة في الحملات الانتخابية، وإستكمال قانون الإعلام، المرئي والمسموع بحيث يشمل القطاع العام.

6. ضرورة أن تتخذ لجنة الانتخابات المركزية الإجراءات الخاصة لإعداد الأنظمة التفصيلية الخاصة بتنفيذ أحكام القانون ونشرها في أسرع وقت من أجل ضبط العملية الانتخابية في كل مراحلها، مستفيدة من تجربة الانتخابات الرئاسية والمرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، وما حصل فيها من إرباكات أو تجاوزات، وذلك حتى لا تلجأ لجنة الانتخابات إلى إتخاذ قرارات إضطرابية، قد تثير تساؤلات عدة حول دوافع هذه القرارات، ومن أجل تعزيز حيادية ونزاهة لجنة الانتخابات المركزية.

وفي الختام، فإن أياً من الملاحظات والتوصيات المذكورة أعلاه، وإن لم يكن بالمقدور تجاوزها في إنتخابات الرئاسة التي جرت بتاريخ 2005/1/9، فإنه من الضروري والمهم مراعاتها وتصحيح العيوب المختلفة التي ظهرت في عملية إنتخاب رئيس السلطة الوطنية وفي التشريعات والأنظمة والتعليمات والنماذج ذات العلاقة عند إجراء أي إنتخابات لاحقة، وبخاصة إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة.

ملحق رقم (1)
الخاص بالخروقات التي رصدتها الهيئة
أثناء الفترة المحددة للدعاية الانتخابية وفي يوم الإقتراع

الخروقات أثناء الدعاية الانتخابية

- أثناء المهرجان الانتخابي الذي نُظِم بتاريخ 2004/12/28، في إستاند أريحا الدولي لصالح أحد مرشحي الرئاسة، لاحظ مراقب الهيئة تواجد مئات من أفراد الأمن الوطني يشاركون في المهرجان المذكور وهم يرتدون زيهم العسكري، ويستخدمون السيارات الحكومية الخاصة بأجهزتهم داخل ساحة المهرجان، في إشارة لدعم هذا المرشح.

- بتاريخ 2004/12/29، عُطِلت الدراسة في كل من كلية فلسطين التقنية، التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، وجامعة القدس المفتوحة في مدينة طولكرم، وذلك بهدف مشاركة الطلبة في مهرجان إنتخابي لأحد مرشحي الرئاسة، تم تنظيمه في الكلية التقنية المذكورة. كما لاحظ مراقب الهيئة في ذات المهرجان، تواجداً عسكرياً وشرطياً كبيراً، يفوق أي ضرورة أمنية لازمة. كما لاحظ مراقب الهيئة وجود عدد من المركبات الحكومية الخاصة بالأجهزة الأمنية في المهرجان الانتخابي. من جانب آخر، لوحظ في المهرجان ذاته، وفي الساعات التي سبقت إنعقاده، مشاركة لافتة لسيارات ومعدات بلدية مدينة طولكرم في تعليق الملصقات والياфطات الخاصة بالمرشح الذي نظم له المهرجان المذكور. كما كان عريف المهرجان المذكور موظفاً في وزارة الثقافة الفلسطينية.

- بتاريخ 28 و 2004/12/29، أفاد مراقب الهيئة بأنه شاهد عدداً كبيراً من الملصقات الانتخابية الخاصة بأحد المرشحين، معلقة داخل أسوار وأقسام مستشفى الشفاء الحكومي في مدينة غزة، وذلك دون أي معارضة من إدارة المستشفى، ودون أن تعمل على إزالتها. وبتاريخ 2004/12/30، شوهدت أسوار مجمع المحاكم الواقع في شارع الوحدة وسط مدينة غزة، وهي مغطاة بالملصقات والشعارات المكتوبة بواسطة الطلاب لصالح المرشح ذاته، بطريقة أثارت إستياء القضاة والمحامين والعاملين في المجمع.

- بتاريخ 2004/12/30، إلتزم أفراد الأمن الفلسطيني الصمت تجاه قيام أفراد مسلحين بإطلاق النار بكثافة في الهواء، دعماً لأحد مرشحي الرئاسة، في مهرجان إنتخابي عُقد في مدينة جنين.

- منذ بداية الدعاية الانتخابية، لاحظ مراقبو الهيئة أفراد من الشرطة وباقي الأجهزة الأمنية يشاركون في أكثر من مكان، وهم بزيهم العسكري، بتعليق ملصقات خاصة بأحد مرشحي الرئاسة.

- لاحظ مراقبو الهيئة أنّ بعض المرشحين يستخدمون موارد مؤسسات أهلية تقع تحت إدارتهم في نشاطات دعائيتهم الانتخابية، وذلك بشكل يخالف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. فعلى سبيل المثال، لوحظت بتاريخ 2004/12/28 سيارة إسعاف تابعة لإحدى المؤسسات الطبية الأهلية تقوم بتوزيع بوسترات وملصقات في قرية سنجل/ رام الله لصالح أحد المرشحين.

- أعلن رئيس السلطة الوطنية المؤقت السيد روجي فتوح بتاريخ 2004/12/30 رفض الإستقالة التي تقدم بها بعض كبار الموظفين للعمل في الحملة الانتخابية لأحد المرشحين، وإعتبرهم في إجازة بدون راتب طيلة فترة الدعاية الانتخابية لمنصب رئيس السلطة الوطنية

الفلسطينية وإلى حين إنتهاء الإنتخابات. هنا، لابد من الإشارة إلى مخالفة القرار المذكور للقانون بعمامة، وللأحكام المتعلقة باستقالة الموظف العام بشكل خاص.

- بتاريخ 2005/1/6، عقد أحد مرشحي الرئاسة مهرجاناً إنتخابياً في جامعة النجاح بمدينة نابلس، وشارك إلى جانبه في المهرجان عدد من الشخصيات الرسمية (محافظ نابلس، مدير المخابرات العامة، لواء في الأمن العام، وعضو في مجلس الأمن القومي الفلسطيني) على منصة المهرجان، وطيلة الفترة التي إستغرقتها.

- بتاريخ 2005/1/7، عقد أحد أعضاء المجلس التشريعي وأحد المحافظين مهرجاناً إنتخابياً لأحد مرشحي الرئاسة في بلدة بني نعيم/ الخليل.

الخروقات في يوم الإقتراع

- رصد مراقبو الهيئة في يوم الإنتخابات، إستمرار البعض في إجراء دعاية إنتخابية لبعض المرشحين. ففي تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الإقتراع دخلت سيارة تحمل صور وبوسترات لأحد مرشحي الرئاسة إلى مركز إقتراع أبو ديس، لكن تمّ طردهم من ساحة مركز الإقتراع. وإستمرت الدعاية الإنتخابية لأحد مرشحي الرئاسة بواسطة مكبرات الصوت في مركز إقتراع رقم (0233) في بلدة عصيرة الشمالية/ نابلس. وأقام البعض مركز دعاية إنتخابية لأحد المرشحين داخل مركز الإقتراع بإسم مركز خدمات الجمهور، لكن تمّ إخراجهم إلى خارج ساحة مركز الإقتراع وإستمر بالدعاية الإنتخابية للمرشح المذكور وذلك في مدرسة بنات أريحا الثانوية/ السجل المدني. وهناك ملصقات لبعض المرشحين ظلت موجودة في كافة مراكز الإقتراع ولم يتم إزالتها. تم تعليق ملصقات خاصة بأحد المرشحين في مركز الإقتراع الموجود في قرية كفر راعي/ جنين. إستمر أنصار أحد مرشحي الرئاسة في الدعاية الإنتخابية للمرشح في مركز إقتراع مدرسة أنس بن مالك في مدينة غزة.

- شاهد مراقب الهيئة في مركز الإقتراع المقام في روضة بلدية النصيرات/ غزة بعض الأشخاص في قاعة الإقتراع وبين المراقبين، يدعون أنهم من لجان العمل الإجتماعي، لكنهم لا يملكون بطاقات مراقبة، ويدعون النساء إلى إنتخاب مرشح محدد، ما دفع بمراقب الهيئة إلى الاعتراض على ذلك إلى مسؤول محطة الإقتراع.

- شاهد مراقب الهيئة بأنه تم إحضار المواطنين المقترعين إلى ثلاثة من مراكز الإقتراع المتعلقة بالسجل المدني الواقعة في مدينة خان يونس، بواسطة باصات تحمل صور لأحد مرشحي الرئاسة.

- أفاد مراقب الهيئة، أنه في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الإقتراع، وفي مركز إقتراع مدرسة بشير الرئيس بمدينة غزة، قام أحد ضباط الشرطة برتبة ملازم، بحضّ الجمهور على إنتخاب أحد المرشحين على وجه التحديد، وبصورة علنية وصريحة.

- أفاد مراقبو الهيئة في مركز إقتراع مدرسة عيد الأغا الإبتدائية/ خان يونس، ومدرسة صبحي أبو كرش/ غزة بوجود عدد من الأفراد، يدعون أنهم من جهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة، يدعون المقترعين إلى إنتخاب أحد المرشحين على وجه التحديد، ودون أن يتدخل أحد لمنعهم. كما تكرر دخول باصات تحمل صور أحد المرشحين في تمام الساعة 12 ظهراً إلى مركز إقتراع مدرسة أبو ذر الغفاري في مدينة العودة/ غزة، وتحمل مسلحين، يحملون كشوفاً بأسماء المواطنين، ويجادلون المسؤولين في مراكز التسجيل من أجل تمكين بعض المواطنين من الإقتراع، في حين رفض مسؤول مركز التسجيل ذلك، لكنهم ظلوا

يثيرون الفوضى والذعر في ساحة مركز الإقتراع. كما تكرر في مركز إقتراع مدرسة أنس بن مالك/ الرمال- غزة دخول عدد من الأطفال في أحد الباصات إلى الساحة الخارجية لمركز الإقتراع، وقيامهم بدعوة الناس إلى إنتخاب أحد المرشحين دون غيره.

- سجل مراقب الهيئة وجود عدد من الأفراد التابعين لجهاز الـ 17 والبعض من أنصار حركة فتح يحملون صور أحد المرشحين في مركز الإقتراع الموجود في مدرسة أبو ذر الغفاري والبيروني/ مدرسة طوباس- نابلس، وإستمروا في ملاحقة المقترح لإقناعه بإنتخاب شخص محدد حتى وصوله غرفة الإقتراع، وإستمر هذا الأمر بالرغم من إعتراض مراقب الهيئة.

- سجل مراقبو الهيئة قيام بعض المقترعين بالدخول إلى مركز الإقتراع وهم يحملون صور لبعض المرشحين، أو أنهم جاؤوا في باصات تحمل صور ذاك المرشح، وأحدثوا فوضى في تلك المراكز، مثل مركز إقتراع مدرسة بنات عقربا الأساسية رقم 1167 / نابلس، مركز إقتراع مدرسة عمرو بن العاص/ حي الشيخ رضوان بمدينة غزة.

- أفاد أحد الأشخاص في بلدة طوباس/ جنين من أنه دفع مبلغ 200 شيكل لشخص حتى يأتي للإنتخابات.

- أفاد مراقب الهيئة بوجود العشرات من أنصار أحد المرشحين في مركز إقتراع مدرسة تل السلطان/ رفح، يهددون الجمهور/ المقترعين ويطلبون منهم إنتخاب مرشح بعينه، وقد حدث عراك وإشتباك بالإيدي بين عدد من المقترعين والمذكورين عندما رفض أولئك المقترعون طلب المذكورين، الأمر الذي إستدعى تدخل رجال الشرطة الموجودين لإعادة النظام العام الى ساحة مركز الإقتراع، وإنهاء المشكلة التي إستمرت من الساعة 11:30 إلى الساعة 1:00 ظهراً.

- سجل مراقب الهيئة قيام أحد موظفي مركز الإقتراع بالتأثير على إرادة بعض المقترعين والطلب منهم التصويت لصالح مرشح بعينه، ولم يتوقف الموظف المذكور إلا بعد أن إعترض على تصرفاته مراقب الهيئة وعدد من مراقبي الأحزاب السياسية، مثل ما جرى في مركز إقتراع مدرسة وداد ناصر الدين/ الخليل

- لاحظ مراقب الهيئة، أثناء متابعته لوسائل الإعلام المحلية (راديو الشباب/ غزة) قرابة الساعة الثالثة من مساء يوم الإقتراع، وأثناء عرض الراديو المذكور لمقابلة مع أحد المسؤولين التابعين لأحد الأحزاب، دعا المسؤول المذكور المواطنين إلى الإقتراع إلى أحد المرشحين على وجه التحديد.